نقل التتائي عن الغزالي ان التفويت الى الله
تعالى بالصلاة المرقعة المجبورة اذا عرض
فيها الشك اولي من الاعراض عن ترقيعها
والشروع في غيرها والاقتصار عليها اليف
بعده الترقيع اولي من اعادتها فانه منها
به صلى الله عليه وسلم ومنهاج اصحابه
والسلف الصالح بعده والخير كله في الاتباع
والشر كله في الابتداع وقال صلى الله عليه
وسلم لا سلمة يا ابن يوم فلا ينبغي لاحد
الا ستظهار عليها النبي صلى الله عليه وسلم
فلو كان في ذلك خير لنبه عليه وفعله وقرره
في الشرع والله تعالى لا يتقرب اليه بما يباين
المعقول وانما يتقرب اليه بالشرع المنقول
والله اعلم فاذا حصل للمصلي سهو فاما
ان ينقص فقط او يزيد فقط او ينقص

ويزيد

ويزيد معا والدليل يتكلم عليها جميعها
فلكل سهو سجدتان لا اكثر منهما ولا اقل
ولو تعدد السهو ويسجدهما قبل سلام
ان نقص كترك التشهد الاول او السورة او تكبير
او تسميعة ثم ما يأتي ان فيها السجود
ولكن لا تبطل الصلاة بتركه قال في
المختصر عطفا على ما تبطل به ويترك قبلي
عن ثلاث سنن وطال لا اقل قال
التوضيح ويتحصل في تارك السجود اقوال
الى ان قال سادسها مذهب المدونة وهو
السهو ونصه ان كان عن تكبيرتين وتبطل
ان كان عن ثلاث سنن اه فتحصل ان
التكبيرتين يسجد لهما على المشهور فان لم
يسجد لهما صحت صلاته والله اعلم
والسجود سنة مؤكدة فلا يجوز تركه

Copyright © King Saud University